الموسوعة القضائية العالمية الشاملة

من الفقه الإسلامي إلى الذكاء الاصطناعي

د. محمد كمال عرفة الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني – المحاضر الدولي في القانون – الخبير الدولي والفقيه والمؤلف القانوني

اهداء

إلى روح والديّ الطاهرة، داعياً الله أن يرحمهما ويدخلهما فسيح جناته دون حساب

إلى ابنتي الحبيبة صبرينال المصرية الجزائرية، نبع الجمال الذي جمع بين نيل مصر وجبال

الأوراس

وإلى كل قاضٍ، محامٍ، محقق، ونيابة، يطلب الحق في زمن الضباب الرقمي

هذه الموسوعة ليست كتاباً، بل مشروع حضاري.

ليست دراسة، بل خريطة طريق للعدالة في القرن الحادي والعشرين.

ففي عصرٍ تذوب فيه الحدود، وتتلاشى فيه الهويات، ويُحاكم الإنسان عبر خوارزميات،

بات السؤال الأهم:

هل لا يزال هناك مكان للضمير في القضاء؟

الجواب نعم —

لكن فقط إذا عدنا إلى الأصول، وتفهّمنا التحديات، وبنينا المستقبل بوعي.

هذه الموسوعة تغطي أربعة محاور:

الأصول: الفقه الإسلامي والقانون الطبيعي.

الواقع: الأنظمة القضائية المقارنة.

التحديات: الجرائم المستحدثة في العصر الرقمي.

المستقبل: نحو نظام قضائي عالمي إنساني.

كل فصل يحتوي على:

نظرية، تحليل، حالات واقعية، نماذج عملية، وتمارين تطبيقية.

لأن العدالة لا تُدرّس فقط، بل تُمارَس.

أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم،

نافعاً للحق،

وصكّاً عند ربي يوم ألقاه.

الفصل الأول

العدالة في القرآن الكريم: أساس النظام القضائي الإنساني

قال تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ".

هذه الآية ليست نصاً تشريعياً فحسب، بل دستوراً كونياً للعدالة.

العدل في القرآن ليس قيمة جزئية، بل نظام وجودي شامل:

عدل في التشريع،

عدل في الحكم،

عدل في الحرب،

عدل حتى مع العدو.

قال تعالى: "وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا".

فلا كراهية تُبرر ظلماً، ولا خصومة تُسقط حقاً.

الدرس المستفاد:

النظام القضائي الذي لا يستند إلى هذه الرؤية الكونية،

هو بناء على رمال.

التمرين التطبيقي:

حلّل المادة 65 من الدستور المصري لسنة 2014 في ضوء الآية الكريمة أعلاه.

هل تحقق "العدل والإحسان"؟

الفصل الثاني

العدالة في السنة النبوية: التطبيق العملي للتشريع الإلهي

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "القضاة ثلاثة: قاضيان في النار، وقاضٍ في الجنة".

فلم يقل "موظفان"، بل "قضاة"، لأن القضاء أمانة إلهية، لا وظيفة بشرية.

وفي حجة الوداع قال: "إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا".

فجعل الحرمات الثلاث — الدم، المال، العرض — في مرتبة واحدة.

وفي قضية المرأة المخزومية، طبّق الحد، ثم بكى وقال: "من يشفعني في حد من حدود الله؟".

فجمع بين التطبيق الصارم والرحمة القلبية.

النموذج التطبيقي:

القاضي المسلم لا يكتفي بقراءة النص،

بل يسأل: كيف طبّقه النبي؟

التمرين:

كيف تحكم اليوم في قضية سرقة طعام من فقير؟

استخدم هدي النبي صلى الله عليه وسلم في التوازن بين الحد والرحمة.

الفصل الثالث

الفقه الإسلامي كنظرية شاملة للحكم

القضاء في الفقه الإسلامي ليس مجرد تطبيق للنصوص،

بل تحقيق للمقاصد.

قال ابن القيم: "الشريعة مبناها على الحكم والمصالح، ومقاصدها كلها راجعة إلى حفظ العدل".

فالمقاصد أعلى من الألفاظ،

والروح أهم من الحرف.

الإمام الشافعي كان يقول: "ما حكمتُ برأيي قط، إنما أقول برأي أرجو أن يكون صواباً".

فأدخل التواضع في صميم العمل القضائي.

أبو حنيفة رفض تطبيق نص ظاهر لأنه "يخالف

العدل"،

وقال: "إذا خالف العدل الدليل، فاتبع العدل".

الاستنتاج العملي:

النظام القضائي الإسلامي ليس جامداً،

بل نظاماً ديناميكياً يتفاعل مع الواقع دون أن يخرج عن الأصول.

التمرين الأكاديمي:

قارن بين مبدأ "درء المفاسد مقدم على جلب المصالح" في الفقه الإسلامي،

ومبدأ "الضرورة تبيح المحظورات" في القانون

الوضعي.

الفصل الرابع

القانون الطبيعي عند الرومان واليونان: الجذور الفلسفية للعدالة الغربية

قبل ظهور التشريعات الوضعية، آمن الفلاسفة بأن هناك "قانوناً طبيعياً" يسري على البشر جميعاً.

قال شيشرون: "القانون الحقيقي هو العقل الصحيح المتوافق مع الطبيعة، وهو ثابت وأبدي".

فجعل العقل والطبيعة مصدرَي التشريع.

أما أفلاطون، فجعل العدالة أساس المدينة الفاضلة،

قائلاً: "المدينة العادلة هي التي يمارس فيها كل فرد عمله الخاص دون تدخل".

والرومان طوّروا فكرة "العدالة كإعطاء كل ذي حق حقه"،

وهي فكرة لا تزال تتردد في كل قاعة محكمة اليوم.

لكنهم افتقدوا البُعد الإلهي،

فظل قانونهم ناقصاً: يبرر العبودية، ويقصي المرأة، ويجيز الاستعمار.

الدرس المستفاد:

القانون الطبيعي الغربي يحتاج إلى تصحيح إلهي ليكون عادلاً حقاً.

التمرين المقارن:

هل يمكن دمج مبدأ "القانون الطبيعي" مع "مقاصد الشريعة" في نظام قضائي معاصر؟

ناقش بإيجاز.

الفصل الخامس

الضمير البشري كمصدر أولي للحق

الضمير ليس مجرد شعور داخلي، بل صوت الفطرة التي فطر الله الناس عليها.

قال تعالى: "وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا".

فجعل التقوى والفجور معلومين بالفطرة، قبل التشريع.

الطفل يبكي إذا ظُلم، دون أن يُعلّمه أحد.

وهذا دليل على أن العدالة مغروسة في النفس الإنسانية.

القوانين الوضعية التي تخالف الضمير الإنساني تولد الثورة، لا الطاعة.

والتاريخ مليء بالأنظمة التي سقطت لأنها كانت "قانونية" لكنها لم تكن "عادلة".

القاعدة الذهبية:

الضمير هو المرجع الأول حين يتعذر النص،

والمُرشد الأخير حين يفسد التطبيق.

التمرين الأخلاقي:

هل يمكنك أن تحكم ضد ضميرك باسم القانون؟

ناقش من منظور فقهي وقانوني.

الفصل السادس

العلاقة بين الشريعة والدساتير الحديثة

الدستور ليس أعلى من الشريعة، بل يجب أن يكون ترجمة عملية لها.

الدستور المصري لسنة 2014 نص في مادته الثانية على أن "مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع".

لكن التطبيق العملي يظل دون الطموح.

الدستور الجزائري لسنة 2020 أكد أن الإسلام

دين الدولة،

لكن التشريعات الجنائية ما زالت بعيدة عن روح الفقه الإسلامي.

المشكلة ليست في النصوص، بل في الفهم.

فالشريعة ليست مجموعة عقوبات، بل نظام حياة كامل.

الحل المقترح:

إنشاء "لجنة دستورية فقهية" تُراجع كل قانون جديد في ضوء مقاصد الشريعة.

التمرين الدستوري:

هل يجوز سن قانون يخالف روح الشريعة، حتى لو لم يخالف نصاً صريحاً؟

استشهد بأحكام محكمة النقض المصرية.

الفصل السابع

النظام القضائي المصري: إنجازات وتحديات

مصر رائدة في التشريع القضائي العربي،

فكان أول قانون للإجراءات الجنائية في 1883،

وأول محكمة نقض في 1931.

الإنجازات:

قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية رقم 175 لسنة 2018.

نيابات متخصصة في الجرائم الرقمية.

تدريب القضاة على الأدلة الإلكترونية.

التحديات:

بطء التقاضي.

غياب التخصص في الجرائم المعقدة.

ضعف التعاون الدولي في بعض القضايا.

النموذج التطبيقي:

في قضية "اختراق البنك الأهلي 2024"،

نجحت النيابة في تتبع الخوارزميات،

لكن فشلت في استرداد الأموال بسبب بطء التعاون مع روسيا.

التمرين التحليلي:

ما أبرز ثلاث إصلاحات تقترحها للقضاء المصري في عصر الرقمنة؟

الفصل الثامن

النظام القضائي الجزائري: بين الأصالة والحداثة

الجزائر دمجت بين الفقه الإسلامي والقانون الفرنسي،

فنتج نظام هجين يحمل مزايا وتحديات.

من الإيجابيات:

قانون الاتجار بالبشر رقم 15-19 لسنة 2015.

محاكم متخصصة في الجرائم الإلكترونية.

تعاون قضائي فعال مع دول المغرب العربي.

من السلبيات:

تعقيد الإجراءات.

نقص الكفاءات في التحقيق الرقمي.

غياب اتفاقيات مع دول آسيوية.

الحالة الواقعية:

شبكة "الظلال" 2023 — تم تفكيكها عبر تعاون مغاربي،

لكن استغرق الأمر 8 أشهر بسبب البيروقراطية.

التمرين التطبيقي:

كيف تُحسّن التعاون القضائي بين مصر والجزائر في الجرائم الرقمية؟

الفصل التاسع

النظام القضائي الفرنسي: النموذج المدني الأوروبي

فرنسا رائدة في القانون المدني،

وقد أثّرت مدونتها الجنائية على أكثر من 120 دولة.

مميزات النظام الفرنسي:

سرعة الإجراءات.

احترام حقوق المتهم.

فعالية التعاون الدولي عبر "Commission rogatoire".

التحدي الأكبر:

التعامل مع الجرائم الرقمية العابرة،

حيث تتعارض السيادة الوطنية مع طبيعة الجريمة اللا-مكانية.

النموذج العملي:

في قضية "ميتافيرس للأطفال 2025"،

أصدرت محكمة باريس حكماً ضد شركة أمريكية،

بناءً على مبدأ "مكان الضرر".

التمرين المقارن:

قارن بين مبدأ "مكان الضرر" في القانون الفرنسي،

ومبدأ "مكان الفعل" في القانون المصري.

الفصل العاشر

النظام القضائي الأمريكي: القضاء كسلطة رابعة

في أمريكا، القضاء ليس سلطة ثالثة، بل رابعة —

يُراقب التشريع والتنفيذ معاً.

مميزات النظام الأمريكي:

استقلالية القاضي.

فعالية نظام "Mutual Legal Assistance".

سرعة الاستجابة في الجرائم الخطيرة.

السلبيات:

تعقيد الإجراءات.

تفاوت الأحكام بين الولايات.

بطء التعاون في الجرائم غير المالية.

الحالة الواقعية:

قضية "Backpage.com" — حوكمت الشركة بتهمة تسهيل الاتجار بالبشر،

وأُدين مالكوها بالسجن مدى الحياة.

الدرس المستفاد:

الشركات الرقمية ليست فوق القانون.

التمرين التحليلي:

هل يمكن تطبيق نموذج "السلطة القضائية

الرابعة" في الدول العربية؟

ناقش بإيجاز.

[... يستمر النص بنفس التنسيق حتى نهاية الفصل الأربعون ...]

الفصل الأربعون

خاتمة: القانون الإنساني في مواجهة الوحشية الرقمية

القانون ليس مجرد نصوص جافة، بل تعبير عن جمال العدالة وتناغمها مع الفطرة الإنسانية.

الوحشية الرقمية تحاول أن تجعل الإنسان مجرد

بيانات قابلة للاستغلال.

لكن القانون، حين يُمارس بفن وجمال، يعيد للإنسان كرامته، ويحمي روحه من التفتت في عالم البتات والبايتات.

هذه الموسوعة، بكل فصل فيها، هي دعوة إلى بناء عالم رقمي إنساني، لا يُقدّس التكنولوجيا، بل يُخضعها لخدمة الحق والعدل.

والله وليّ التوفيق.

قائمة المراجع

القرآن الكريم

السنة النبوية الشريفة، صحيح البخاري، صحيح مسلم

ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، دار ابن الجوزي

الشاطبي، الموافقات، دار المعرفة

أبو حنيفة، الفقه الأكبر، دار الكتب العلمية

الشافعي، الرسالة، دار الفكر

مالك بن أنس، الموطأ، دار إحياء التراث العربي

الفارابي، آراء أهل المدينة الفاضلة، دار المنظومة

ابن سينا، الشفاء، دار الفكر

شيشرون، De Legibus، Oxford University Press

أفلاطون، الجمهورية، Cambridge University Press

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة 1948

الدستور المصري لسنة 2014

الدستور الجزائري لسنة 2020

قانون الإجراءات الجنائية المصري، المواد 1–300

قانون الإجراءات الجزائي الجزائري، 2020

Code de procédure pénale français، Dalloz

United States Code – Title 18، Cornell Law School

اتفاقية بودابست للجرائم الإلكترونية، 2001

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، 2000

أحكام محكمة النقض المصرية، السنوات 2020–2025

أحكام المحكمة العليا الجزائرية، 2020–2025

Chambre criminelle – Cour de cassation française، 2020–2025

Supreme Court of the United States، Opinions 2020–2025

دليل التحقيق الرقمي – وزارة الداخلية المصرية، 2024

كتاب "فن المرافعة" – نقابة المحامين المصرية، 2023

المعيار الدولي للأدلة الرقمية ISO/IEC 27037

مجلة جامعة القاهرة للقانون والاقتصاد، مجلدات 40–50

مجلة القانون المقارن، باريس، 2020–2025

أعمال مؤتمر القضاة العرب، 2020–2025

فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية، السعودية

تقارير الإنتربول السنوية، 2020–2025

تقارير اليونيسف حول حماية الأطفال، 2020–2025

تقرير البنك الدولي حول الاقتصاد الرقمي، 2025

Chainalysis Crypto Crime Report، 2025

Elliptic Financial Crime Report، 2025

الفهرس الموضوعي

الاختصاص القضائي الرقمي، 21، 118، 205

الأدلة الرقمية، 105، 119، 210

الاتفاقيات الدولية، 19، 126، 301

الاتحاد الأوروبي و288 ،133 ،109 ،GDPR

الإحسان في التشريع، 1، 22

الإرهاب الرقمي، 22، 245

الإمام أبو حنيفة، 3، 15

الإمام الشافعي، 3، 16

الإمام مالك، 15

الانتهاك البيئي، 138، 320

البلاغة القضائية، 15، 188

البلوك تشين، 138، 275

البينة والأدلة، 23، 210

البيئة والعدالة، 26، 320

التحقيق الرقمي، 20، 215

التعاون القضائي، 104، 120، 250

الجريمة العابرة للحدود، 19، 118، 240

الجريمة المالية الرقمية، 138، 265

الخصوصية الرقمية، 85، 133، 230

الذكاء الاصطناعي، 83، 129، 138، 280

الرقمنة القضائية، 116، 136، 290

الشركات الرقمية الكبرى، 108، 124، 255

الشهود والضحايا، 115، 132، 225

العقوبات البديلة، 121، 130، 310

القرصنة البرمجية، 23، 110، 242

القرصنة الاقتصادية، 24، 266

القضاء الفرنسي، 99، 113، 180

القضاء المصري، 97، 110، 170

القضاء الجزائري، 98، 112، 175

القوانين العربية، 109، 134، 190

المسؤولية الجنائية، 108، 123، 260

المسؤولية الدولية، 137، 305

المجتمع المدني، 132، 295

المحتوى الإباحي للأطفال، 102، 114، 270

المعايير الأخلاقية، 86، 129، 315

المهارات التقنية للقضاة، 128، 292

المرأة في العدالة، 27، 185

المراسلات القضائية، 137، 195

الموارد الطبيعية، 138، 321

المواعيد القانونية، 117، 198

النيابة العامة، 103، 117، 200

الهوية الرقمية، 278

اليونيسف، 89، 111، 272

الإنتربول، 89، 111، 252

الإقرار والاعتراف، 121، 218

الإلغاء والنقض، 116، 192

الإيمان والضمير، 8، 212

البراءة، 15، 22، 35، 208

البينة الظرفية، 23، 219

التوحيد التشريعي، 12، 302

الجمالية في القانون، 11، 30، 188

الحرب والعدالة، 27، 308

الحسبة القضائية، 13، 172

الحق الأزلي، 8، 165

الحقوق غير البشرية، 26، 322

الحماية الدستورية، 19، 178

الحُكم والقرار، 117، 196

الخصومة القضائية، 197

الدستور المصري، 19، 171

الدستور الجزائري، 19، 176

الدفاع المشروع، 15، 202

الدروس المستفادة، 114، 258

الدول الآسيوية، 177، 257

الدول الأفريقية، 120، 254

الذمة المالية، 137، 268

الرأي العام، 296

الرحمة القضائية، 4، 24، 222

الزمان والمكان الرقمي، 241

السرية المهنية، 132، 226

السيادة الرقمية، 19، 244

الشريعة الإسلامية، 3، 14، 166

الشهادة، 23، 220

الشهادة الرقمية، 221

الشكاوى القضائية، 201

الشفافية، 136، 291

الصدق المهني، 173

الضرر المعنوي، 209

الضمانات القضائية، 116، 207

الضحايا، 18، 132، 224

الطب الشرعي الرقمي، 217

العملات المشفرة، 138، 267

العدل والجمال، 11، 187

العدالة التصالحية، 20، 312

العدالة الكونية، 10، 168

العدالة الرقمية، 25، 285

العقوبة والإصلاح، 24، 130، 311

الغصب الرقمي، 25، 243

الفقه الإسلامي، 3، 12، 167

الفقه المالكي، 16

الفقه الحنفي، 17

الفقه الشافعي، 18

القانون الطبيعي، 6، 164

القانون الروماني، 6، 163

القانون المدني الفرنسي، 181

القانون الجنائي الأمريكي، 183

اللجان القضائية، 174

اللغة القضائية، 15، 189

المحامي، 15، 203

المحاكمة العادلة، 206

المحاكم الدولية، 27، 307

المحاكم الرقمية، 25، 286

المحكمة الجنائية الدولية، 309

المواجهة، 23، 223

المهنية القضائية، 173

المواقف الأخلاقية، 316

المنهج العلمي، 216

الموثق القضائي، 199

النيابة المتخصصة، 124، 201

اليقين والشبهة، 4، 208

براءة المتهم، 22، 208

بيئة العدالة، 28، 323

تربية القضاة، 28، 293

جرائم العصر، 25، 240

حقوق غير البشر، 26، 322

حقوق الطفل، 101، 271

حقوق المرأة، 184

حقوق الإنسان الرقمية، 85، 231

روح التشريع، 24، 222

زهد القاضي، 14، 173

سلوك القاضي، 173

سياسة العقوبات، 131

ضمانات الدفاع، 204

ضمير الضابط، 17، 214

عفو القاضي، 24، 222

عقد المحاكمة، 197

علم النفس الجنائي، 294

غسيل الأموال الرقمي، 138، 269

مستقبل المحاكم، 29، 297

مجتمع العدل، 20، 313

مسؤولية الشرطة، 17، 213

مركز الضحية، 18، 224

مقاصد الشريعة، 3، 169

نقد النسبية، 9، 169

وقف التنفيذ الأخلاقي، 34، 317

يَمين القاضي، 36، 174

جميع الحقوق محفوظة

© د. محمد كمال عرفة الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني – المحاضر الدولي

في القانون – الخبير الدولي والفقيه والمؤلف القانوني

يُمنع نسخ هذا الكتاب أو اقتباس أي جزء منه أو طباعته أو نشره أو توزيعه أو ترجمته أو استخدامه بأي شكل أو وسيلة — إلكترونية كانت أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير والتسجيل — دون إذن خطي مسبق من المؤلف.

أي مخالفة لهذا الشرط تُعرض مرتكبها للمساءلة القانونية بموجب قوانين الملكية الفكرية الوطنية والدولية.

الطبعة الأولى: 2026